بيان مشترك حول مقترح تشكيل مجلس عسكري انتقالي و مرجعية الحل السياسي المتمثلة ببيان جنيف١ والقرارات الدولية ٢١١٨ و٢٢٥٤ للانتقال السياسي عبر هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية.

syria-nass.org/2021/02/14/بيان-مشترك-حول-مقترح-تشكيل-مجلس-عسكري-ا

February 14, 2021

التجمع الوطني الحر
للعاملين في مؤسسات الدولة السورية

بيان خاص حول مقترح تشكيل مجلس عسكري انتقالي

بعد الاطلاع على ما دار في الآونة الأخيرة من أحاديث عن تشكيل مجلس عسكري انتقالي، يود التجمع الوطني الحر للعاملين في مؤسسات الدولة، وهيئة القانونيين السوريين التأكيد على ما يلي:

إن بيان جنيف١/٢٠١٢ والقرار ٢٠١٣/٢١١٨ والقرار ٢٠١٥/٢٢٥٤ تنص جميعها كمرجعية للحل السياسي في سورية على الانتقال السياسي للسلطة عبر هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية، تقود المرحلة الانتقالية، ينبثق عنها مؤسسات منها حكومة انتقالية، ومجلس قضاء أعلى انتقالي يتولى تطبيق القوانين و مبادئ العدالة الانتقالية، ومجلس عسكري انتقالي للحفاظ على الأمن ومنع الفوضى وضمان بث الطمأنينة والأمان لدى المواطنين وإعادة الثقة بالمؤسسات، ولتحقيق تلك الأهداف يتعين أن يكون على رأس أعمال المجلس العسكري الانتقالي الدفاع عن استقلال ووحدة سورية و حماية حدودها و أرواح المواطنين وممتلكاتهم، واستعادة السيادة الوطنية، وإخراج سائر القوى غير السورية والمليشيات الطائفية ومجموعات المرتزقة وجماعات التطرف والارهاب، وبناء الجيش الوطني، وأن يعمل على ضمان الانتقال السياسي المنشود من نظام بشار الأسد المجرم إلى حكمٍ مدنيٍ ديمقراطيٍ ينهي معاناة الشعب السوري، ويحقق مطالبه المشروعة في الحرية والعدالة والاستقرار.

وعليه فإن المجلس العسكري الانتقالي سيلعب دوراً رئيساً بإشراف هيئة الحكم الانتقالية التي تضمنتها القرارات الدولية آنفة الذكر، والتي يجب على القوى الثورية التمسك بها باعتبارها المسار الأقل تكلفة والوحيد المتبقي لإنهاء عقد من القتل والاعتقال والتهجير القسري للشعب السوري.

١٤ / ٢ / ٢٠٢١

هيئة القانونيين السوريين **التجمع الوطني الحر للعاملين في مؤسسات الدولة**

00905349310071
assembly.groub@gmail.com
https://syria-nass.org/

بيان خاص حول مقترح تشكيل مجلس عسكري انتقالي

بعد الاطلاع على ما دار في الآونة الأخيرة من أحاديث عن تشكيل مجلس عسكري انتقالي, يود التجمع الوطني الحر للعاملين في مؤسسات الدولة, وهيئة القانونيين السوريين التأكيد على ما يلي:

إن بيان جنيف1/2012 والقرار 2118/2013 والقرار 2254/2015 تنص جميعها كمرجعية للحل السياسي في سورية على الانتقال السياسي للسلطة عبر هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية, تقود المرحلة الانتقالية, ينبثق عنها مؤسسات منها حكومة انتقالية, ومجلس قضاء أعلى انتقالي يتولى تطبيق القوانين و مبادئ العدالة الانتقالية, ومجلس عسكري انتقالي للحفاظ على الأمن ومنع الفوضى وضمان بث الطمأنينة والأمان لدى المواطنين وإعادة الثقة بالمؤسسات, ولتحقيق تلك الأهداف يتعين أن يكون على رأس أعمال المجلس العسكري الانتقالي الدفاع عن استقلال ووحدة سورية و حماية حدودها و أرواح المواطنين وممتلكاتهم, واستعادة السيادة الوطنية, وإخراج سائر القوى غير السورية والمليشيات الطائفية ومجموعات المرتزقة وجماعات التطرف والارهاب, وبناء الجيش الوطني, وأن يعمل على ضمان الانتقال السياسي المنشود من نظام بشار الأسد المجرم إلى حكمٍ مدنيٍ ديمقراطيٍ ينهي معاناة الشعب السوري, ويحقق مطالبه المشروعة في الحرية والعدالة والاستقرار.

وعليه فإن المجلس العسكري الانتقالي سيلعب دوراً رئيساً بإشراف هيئة الحكم الانتقالية التي تضمنتها القرارات الدولية آنفة الذكر, والتي يجب على القوى الثورية التمسك بها باعتبارها المسار الأقل تكلفة والوحيد المتبقي لإنهاء عقد من القتل والاعتقال والتهجير القسري للشعب السوري.

2021 / 2 / 14

هيئة القانونيين السوريين **التجمع الوطني الحر للعاملين في مؤسسات الدولة**

اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها بـ *

Fill out this field

Fill out this field

الرجاء إدخال عنوان بريد إلكتروني صالح.

You need to agree with the terms to proceed